

# حكما الأسار

تأليف الدكتور

فوج على السيد

مدرس الفقه المقارن بالكلية

1870

1871

1872

1873

1874

1875

1876

1877

1878

1879

1880

1881

1882

1883

1884

1885

1886

1887

1888

1889

1890

1891

1892

1893

1894

1895

1896

1897

1898

1899

1900

1901

1902

1903

1904

1905

1906

1907

1908

1909

1910

1911

1912

1913

1914

1915

1916

1917

1918

1919

1920

1921

1922

1923

1924

1925

1926

1927

1928

1929

1930



## حكم الأسار

السؤر لغته : بقية الشيء ، وجمعه أسار ، يقال : سار فلان من طعامه وشرابه سؤرا وذلك اذا أبقى بقية • وبقية كل شيء سؤرة (١) •

وفى حديث ابن عباس : « ما كنت أوتر على سؤرك أحدا » (٢) •

والسؤر فى الاصطلاح : هو فضلة الشرب وبقية الماء التى يبقئها الشارب فى الاناء أو فى الخوض ، ثم استعير لبقية الطعام أو غيره ، قال النووى : ومزاد الفقهاء بقولهم : سؤر الحيوان طاهر أو نجس : لعابه ورطوبة فمه (٣) •

وقد اتفق العلماء على طهارة أسار المسلمين وبهيمة الأنعام ، واختلفوا فيما عدا ذلك اختلافا كثيرا ، ويقدر الامكان نستطيع أن نجعل ذلك يمثل اتجاهين :

الاتجاه الأول : يرى طهارة بعض الأسار ونجاسة

---

(١) لسان العرب ٣/١٩٠٥ - الناشر : دار المعارف •

(٢) رواه الترمذى فى كتاب الدعوات ( باب ما يقول اذا أكل طعاما »

٤٧٢/٥ وما بعدها •

(٣) حاشية ابن عابدين ١/١٤٨ ، المجموع للنووى ١/١٧٢ •

المغنى ١/٣١ وما بعدها ، كشاف القناع ١/١٩٥ •

بعضها ، وهذا مذهب الجمهور (٤) .

فسؤر الكلب والخنزير نجس عند أبي حنيفة ،  
والشافعي ، وأحمد ، وسؤر ما سواهما طاهر ، لكن الأصح  
من مذهب أحمد أن سؤر سباع البهائم نجس ، واتفق الأئمة  
الثلاثة مالك ، والشافعي ، وأحمد على أن سؤر البغل  
والحمراز طاهر والخلاف في كونه مطهرا ، وحكى عن أبي  
حنيفة الشك في كونه مطهرا ، وفائدته : أن من لم يجد ماء  
توضأ به مع التيمم ، وروى هذا عن أحمد ، والأصح من  
مذهبه نجاسته .

واتفقوا على طهارة سؤر الهرة وما دونها في الخلقة ،  
وحكى عن أبي حنيفة أنه كره سؤر الهرة . وحكى عن  
الأوزاعي والثوري : أن سؤر ما لا يؤكل لحمه نجس غير  
الآدمي .

الاتجاه الثاني : يرى طهارة الأسار مطلقا ، ولو كانت  
هذه البهيمة محرمة اللحم ، أو كانت جلالة « وهي التي تأكل  
النجاسات » ويدخل في ذلك الكلب والخنزير وما تولد منهما  
أو من أحدهما ، وهو مذهب المالكية والأوزاعي (٥) .  
وبيان ذلك بالتفصيل كما يلي :

(٤) راجع : بدائع الصنائع ٦٤/١ وما بعدها ، للاختيار ٢٥/١  
وما بعدها ، تبين الحقائق ٣١/١ ، المجموع ٥٨٩/٢ ، المغنى ٣١/١  
وما بعدها .

(٥) راجع / بداية المجتهد ٢٠/١ وما بعدها ، الشرح الصغير  
٤٣/١ .

١- ذهب الحنفية الى تقسيم الأسارى الى أربعة أنواع :  
النوع الأول : سؤر متفق على طهارته بين العلماء  
وهو سؤر الأدمى بكل حال مسلما كان أو مشركا صغيرا  
أو كبيرا ، ذكرا أو أنثى ، طاهرا أو نجسا ، حائضا أو جنبا  
الا فى حال شرب الخمر .

ودليل طهارة سؤر الأدمى مطلقا : ما رواه أنس بن مالك  
أنه عليه الصلاة والسلام شرب اللبن وعن يمينه أعرابى ،  
وعن يساره أبو بكر ، ثم أعطى الأعرابى فقال : الأيمن  
فالأيمن (٦) .

وعن عائشة قالت : « كنت أشرب وأنا حائض ثم أناولته  
النبي ﷺ فيضع فاه على موضع فى فيشرب » (٧) .

وروى أبو هريرة قال : يا رسول الله لقيتني وأنا جنب  
فكرهت أن أجالسك ، فقال صلى الله عليه وسلم : سبحان الله :  
« ان المؤمن لا ينجس » (٨) ولأن سؤر الأدمى متحلب من لحمه  
ولحمه طاهر فكان سؤره طاهرا ، الا فى حال شرب الخمر  
فيكون سؤره نجسا ، لنجاسة فمه بالخمر : ويرى ابن حزم

---

(٦) رواه البخارى فى كتاب الأشربة « باب الأيمن فالأيمن فى الشرب »

فتح البارى ٨٨/١٠ الناشر دار الريان للتراث .

(٧) رواه مسلم فى كتاب الحيض « باب جواز غسل الحائض رأس

زوجها وترجيله وطهارة سؤرها » صحيح مسلم بشرح النووى ٢١٠/٣

الناشر : الدار الثقافية العربية ببيروت .

(٨) رواه مسلم فى كتاب الحيض « باب الدليل على أن المسلم

لا ينجس » صحيح مسلم بشرح النووى ٦٦/٢ .

الظاهرى (٩) أن سؤر المشرك نجس لظاهر قوله تعالى :  
« إنما المشركون نجس » (١٠) .

أجيب عن ذلك : بأن الآية ظاهرة فى أن المراد نجاستهم  
المعنوية من جهة الاعتقاد الباطل ، وعدم الحرص على  
الطهارات ، وأنهم لا يتحرزون من النجاسات ، ولفظ نجس  
فى اللغة مشترك بين معان ، والقرائن هنا تدل أنه أريد به أن  
المشركين مستقذرون مبعدون عن بيوت الله لما معهم من  
نجاسة الاعتقاد والهيئة الأوثان ، فيقصون عن أشرف مكان  
ويبعدون عن أفضل متعبدات أهل الايمان ، وقد أباح الله  
نساء أهل الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من  
يضاجعهن ، ومع ذلك فلا يجب من غسل الكتائبية الا مثل  
ما يجب عليهم من غسل المسلمة (١١) .

ومن هذا النوع المتفق على طهارته : سؤر ما يؤكل  
لحمه من الأنعام والطيور يجوز شربه والوضوء به عند عامة  
أهل العلم .

لما روى عن عمرو بن خارجة رضى الله عنه أن النبى ﷺ  
خطب على ناقته وان لعابها يسيل بين كتفى : أخرجه أحمد  
والترمذى وصححه (١٢) .

(٩) المطلى ١٣٠/١ الناشر : مكتبة دار التراث .

(١٠) من الآية رقم ٢٨ من سورة التوبة .

(١١) نيل الأوطار للشوكانى ٢٠/١ الناشر مكتبة دار التراث .

(١٢) مسند الامام احمد ١٨٦/٤ ، ورواه الترمذى فى كتاب الوصايا

« باب لا وصية لوارث » ٣٧٧/٤ طبعة دار الفكر .

والحديث : دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر ،  
ثم ان هذا مبنى على أنه صلى الله عليه وسلم علم سيلان  
اللعاب عليه ليكون تقريراً .

لأن سوره متولد من لحمه ولحمه طاهر ، أما سوره  
الجلالة من الابل والبقرة والدجاجة المخلاة وهي التي تأكل  
النجاسات حتى أنتن لحمها ، فيكره استعماله لاحتمال نجاسة  
فمها ومنقارها وإذا حبست حتى يذهب نتن لحمها فلا كراهة  
في سورها .

وأما سوره الفرس : فطاهر على قول أبي يوسف ومحمد  
وظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح لأن سوره  
متحلب من لحمه ولحمه طاهر ، ولأن كراهة لحمه عنده  
ليست لنجاسته بل لاجترامه ، لأنه آلة الجهاد وارهاب  
العدو ، وذلك منعدم في سوره فلا يؤثر فيه . والرواية  
الأخرى عن أبي حنيفة : أن سوره نجس لنجاسة لحمه .

ومن هذا النوع المتفق على طهارته : ما ليس له نفس  
سائلة أى دم سائل ، سواء كان يعيش فى الماء أو فى غيره  
فسوره طاهر .

النوع الثانى : السوره الظاهر المكروه (١٣) وهو سوره

---

(١٣) ويرى الشافعية : ان سوره جميع الحيوانات من الانعام والخيل  
والبغال والحمير والسباع والهرة والفئران والطيور والحيات وسائر  
الحيوانات المأكولة وغير المأكولة ، سوره هذه الحيوانات طاهر لا كراهة  
فيه الا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما .  
فاذا ولغ أحد هذه الحيوانات فى طعام جائز اكله بلا كراهة ، وإذا =

سباع الطير كالبازي والصقر والحدأة ونحوها فسورها  
ظاهر استحسانا ، والقياس أن يكون نجسا اعتبارا بلحمها  
كسور سباع الوحش .

وجه الاستحسان : أنها تشرب بمنقارها وهو عظم جاف  
فلم يختلط لعابها بسورها بخلاف سور سباع الوحش ، ولأن  
ضيانة الأواني عنها متعذرة ، لأنها تنقض من الهواء  
فتشرب ، إلا أنه يكره سورها لأن الغالب أنها تتناول الجيف  
والميتات ، فكان منقارها في معنى منقار الدجاجة المخلاة .  
ومن هذا النوع الطاهر المكروه : سور سواكن البيوت  
كالفيارة والحية والوزغة والعقرب ونحوها من الحشرات  
التي لها دم سائل ، لأنه يتعذر صنون الأواني منها . ومن هذا  
النوع أيضا سور الهرة : فهو طاهر ولكنه مكروه : لما روى  
أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « السنور (١٤) سبيع » (١٥) .  
وجه الدلالة : لما كان سور السبع نجسا لتناوله  
الميتات والنجاسات كان سور الهر نجسا بالقياس عليه .

== شرب من ماء جاز الوضوء به بلا كراهة ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى :  
« وما جعل عليكم في الدين من حرج » من الآية رقم ٧٨ من سورة الحج .  
لأن في تنجيس سور هذه الحيوانات حرجا ، ويعسر الاحتراز عن بعضها  
كالهرة ونحوها من سواكن البيوت ، واستدلوا بما يأتي من أحاديث عن  
كبيشة ، وجابر وأبي سعيد الخدري ، وعمرو بن خارجة . مغنى المحتاج  
٢٤/١ ، روضة الطالبين ٢٣/١ .  
(١٤) السنور : الهر والأنثى : سنورة ، والجمع سنائير . المصباح  
المنير ص ٢٩١ .

(١٥) رواه احمد في مسنده ٢٢٧/٢ ، والدارقطنى في كتاب الطهارة  
( باب الأسار ) ٦٢/١ والحاكم في المستدرک مع التلخيص ١٨٢/١ .



لكن خفف فيه فكره سوّره .

وقد اعترض على وجه الدلالة بما يأتي :

أولا : هذا الحديث فيه مقال ، قال الدارقطني عنه :  
تفرد به عيسى بن المسيب عن أبي زرعة وهو صالح الحديث .  
وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي . وقال : ضعفه أبو داود  
وأبو حاتم .

ثانيا : حديث كبشة الآتي مصرح بأنها ليست بنجس ،  
فيخصص به عموم حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقضى  
بنجاسة السباع .

وأما مجرد الحكم على الهرة بالسبعية فلا يستلزم أنها  
نجس ، إذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية (١٦) .  
واستدل الحنفية أيضا : بقوله صلى الله عليه وسلم :  
« يفسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو  
أخراهن بالتراب ، واذا ولغت فيه الهرة غسل مرة » (١٧) .

وجه الدلالة : أن الغسل لا يكون الا عن نجاسة .  
اعترض على ذلك : بأن هذا الحديث أخرجه الترمذي  
والبيهقي من حديث أبي هريرة وصوب البيهقي وقف الشطر  
الذي فيه ذكر الهرة .

ثالثا : روى عن كبشة بنت كعب بن مالك زوج ابن

(١٦) نيل الأوطار ١/٣٦ .

(١٧) رواه الترمذي في كتاب الطهارة ( باب سوّر الكلب ) ١/٢٥١ .

والبيهقي ١/٢٤٧ .

( م ١٠ - حولية كلية الدراسات )

أبي قتادة ، أن أبا قتادة دخل عليها ، قالت : فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة تشرب ، فأصغى<sup>(١٨)</sup> لها الإناء حتى شربت فرأني أنظر إليه فقال : أتعجبين يا بنت أخي ؟ فقلت : نعم ، قال : ان رسول الله ﷺ قال : انها ليست بنجس<sup>(١٩)</sup> إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وهذا أحسن شيء روى في هذا الباب<sup>(٢٠)</sup> .

وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : ان رسول الله ﷺ قال : « انها ليست بنجس ، إنما هي من الطوافين عليكم . وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها »<sup>(٢١)</sup> .

وجه الدلالة : قد دل هذان الحديثان بلفظهما على طهارة الهرة وسورها وان باشرت نجسا وأنه لا تقييد لطهارة فمها بزمان .

وقيل : لا يطهر فمها الا بمضى زمان من ليلة أو يوم

---

(١٨) يعنى : أماله لها ليسهل عليها الشرب . وفى القاموس : وأصغى : استمع ، واليه مال بسمعه ، والإناء أماله . القاموس المحيط ٣٥٤/٤ الناشر : دار الجيل بيروت .

(١٩) بفتح الجيم : والنجس : النجاسة وهو وصف بالمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢٠) رواه أبو داود فى كتاب الطهارة «باب سؤر الهرة» ١٩/١ والترمذى فى كتاب الطهارة «باب سؤر الهرة» ١٥٣/١ .

(٢١) رواه أبو داود فى كتاب الطهارة (باب سؤر الهرة) ٢٠/١ .

أو ساعة أو شربها الماء أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك  
أو بزوال عين النجاسة من فمها .

قال الصنعاني : وهذا الرأي الأخير أوضح الأقوال ،  
لأنه مع بقاء عين النجاسة في فمها فالحكم بالنجاسة لتلك  
العين لا لفمها ، فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها  
ليست بنجس (٢٢) .

والمعنى في كراهة سؤر الهرة عند الحنفية من وجهين :  
أحدهما : ما ذكره الطحاوي : وهو أن الهرة نجسة  
لنجاسة لحمها ، وسؤرها نجس مختلط بلعابها المتولد من  
لحمها النجس ، ولكن سقطت نجاسة سؤرها اتفاقا لعله  
الطواف المنصوص عليها في الحديث ، حيث أنها تدخل  
المضائق وتعلو الغرف فيتعذر صون الأواني منها ، ولما  
سقط حكم النجاسة من سؤرها لضرورة الطواف بقيت  
الكراهة لامكان التحرز عنها في الجملة .

واعترض على ذلك : بأن حديث كبشة قد دل بلفظه على  
نفي الكراهة عن سؤر الهرة ، وبتعليقه على نفي الكراهة  
عما دونها في الخلقة مما يطوف علينا كالفأرة وابن عرس ،  
فهذا ونحوه من حشرات الأرض سؤره طاهر يجوز شربه  
والوضوء به ولا يكره عند جمهور العلماء .

والثاني : أن الهرة ليست بنجسة عند أبي يوسف ، لأن  
النبي ﷺ نفي عنها النجاسة بقوله : « أنها ليست بنجس »

ولكن يكره سؤرها لتوهم أخذها الفأرة فصار فمها كيند  
المستيقظ من نومه .

قال أبو حنيفة : فلو أكلت الفأرة ثم شربت الماء على  
الفور تنجس ، وإن مكثت ساعة ولحست فمها ثم شربت فلا  
يتنجس بل يكره ، وقد سبق الرد على أبي حنيفة .  
النوع الثالث : السؤر النجس المتفق على نجاسته في  
الذهب الحنفي وهو سؤر الكلب والخنزير ، وسائر سباع  
البهائم (٢٣) .

واستدلوا من الكتاب والسنة والمعقول :  
أما الكتاب : « فقله تعالى : « أو لحم خنزير فانه  
رجس » (٢٤) .

أى نجس العين ، ولعابه يتولد من لحمه النجس .  
أما السنة فمنها : ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ  
« ظهور اناء أحلكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات  
أولاهن بالتراب » (٢٥) .

وجه الدلالة : قد أمر بغسل الاناء من ولوغ الكلب  
سبع مرات ، ولسانه يلقى الماء أو ما يشربه من المائعات

---

(٢٣) يتفق الشافعية والحنابلة مع الحنفية في نجاسة سؤر الكلب  
والخنزير ، أما سؤر سباع البهائم فهو نجس عند الحنفية وفي أصح  
الروايتين عن أحمد .

(٢٤) من الآية رقم ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٢٥) رواه مسلم في كتاب الطهارة ( باب حكم ولوغ الكلب ) صحيح  
مسلم يشرح النووي ١٨٢/٣ وما بعدها .

الأخرى دون الاناء فكان أولى بالنجاسة ، ولأنه يمكن الاحتراز عن سؤر الكلب والخنزير ، وصيانة الأواني عنهما .

وفى رواية : فليرقه . أى الماء الذى ولغ فيه ، والاراقة للماء اضاعة مال ، فلو كان الماء طاهرا لما أمر بارتقته ، إذ قد نهى عن اضاعة المال .

وروى عبد الله بن عمر أن النبى ﷺ عندما سئل عن الماء وما ينويه من السباع قال : « اذا كان الماء قلتين (٢٦) فانه لا ينجس » (٢٧) .

وجه الدلالة : هذا الحديث يدل على نجاسة أسائر السباع والا يكون التحديد بالقلتين فى جواب السؤال عن ورودها على الماء عبثا يسان عنه كلام المصطفى ﷺ .

ولما روى أن عمر رضى الله عنه خرج فى ركب فيه عمرو بن العاص حتى وردا حوضا فقال عمرو بن العاص : يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر : يا صاحب الحوض لا تخبره فاننا نرد على السباع وترد علينا (٢٨) .

وجه الدلالة : لو لم يكن الماء يتنجس بشربها منه لم

(٢٦) القلتان خمسمائة رطل بالبغدادى تقريبا .

(٢٧) رواه ابو داود فى كتاب الطهارة ( باب ما ينجس الماء ) .

١٦/١٧ - ١٧

(٢٨) رواه مالك فى الموطأ ص ٤٠ .

يكن للسؤال ولا للنهي عن الجواب معنى .

واعترض على وجه الدلالة من هذين الحديثين بما يأتي :

١ - بما روى عن جابر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قيل له : أنتوضأ بما أفضلت الأحمر ؟ قال : وبما أفضلت السباع (٢٩) .

هذا الحديث : يدل على طهارة سور السباع عند الشافعية ورواية عن أحمد .

واعترض عليه : بأن فيه مقالا من جهة الإسناد فقد ضعف الدارقطنى أحد رواته وهو ابراهيم بن اسماعيل بن أبى حبيبة .

٢ - وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن الحياض التى بين مكة والمدينة ، تردها السباع والكلاب والحمر وعن الطهارة منها فقال : لها ما حملت فى بطونها ولنا ما غير ( أى ما بقى ) طهورا (٣٠) ورواه الدارقطنى أيضا عن أبى هريرة . هذا الحديث مصرح بطهارة ما أفضلت السباع .

واعترض عليه : بأن فى اسناده عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم قال فيه الحاكم : روى عن أبية أحاديث موضوعة .

---

(٢٩) رواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة (باب الأسارى) ٦٢/١ .

(٣٠) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة (باب الحياض) ١٧٢/١ .

مصباح الزجاجه فى زوائد ابن ماجه للبوصيرى ١٣٠/١ طبعة دار الجنان .

ورواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة «باب المناء المتغير» ٣١/١ .

قال ابن الجوزى : أجمعوا على ضعفه .

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣١) وقال :

له أسانيد اذا ضم بعضها الى بعض كانت قوية .

٣ - وعن ابن عمر قال : خرج رسول الله ﷺ في بعض

أسفاره فسار ليلاً فمروا على رجل جالس عند مقبرة له

« وهى الحوض الذى يجتمع فيه الماء » فقال عمر : أولغت

السباع الليلة الماضية فى مقراتك ؟ فقال له النبى ﷺ :

يا صاحب المقبرة لا تخبره . هذا متكلف لها ما حملت فى

بطونها ولنا ما بقى شراب وطهور (٣٢) .

هذا الحديث مصرح أيضا : بطهارة ما أفضلت السباع .

وأما المعقول : فان هذه الحيوانات غير مأكولة اللحم،

ويمكن صون الأوانى منها ، وعند شربها يختلط لعابها

بالمشروب ولعابها نجس لتجلبه من لحمها وهو نجس فكان

سؤرها نجسيا كسؤر الكلب والخنزير . ولأن السباع

والجوارح الغالب عليها أكل الميتات والنجاسات فتنجس

أفواهها ولا يتحقق وجود مطهر لها فينبغى أن يقضى

بنجاستها .

وأجيب عن ذلك : بأن هذا قياس فى مقابلة نصوص

وان كان فى بعضها مقال ، لكن هذه الأسانيد اذا ضم بعضها

---

(٣١) نيل الأوطار ١/٣٦ .

(٣٢) رواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة ( باب حكم الماء اذا لاقتنه

نجاسة ) ١/٢٦ .

ألى بعض كانت قوية .  
النوع الرابع : سؤر مشكوك فى طهوريته لا فى طهارته :

وهو سؤر البغل والحمار الأهلئ ، فىتوضأ به أو يغتسل ، ثم يتيمم بعدئذ أو يقدم أيهما شاء احتياطاً بالنسبة لصلاة واحدة : ويوافق الحنفية فى هذا أحمد فى رواية .  
اعترض على ذلك : بأنه لا يعوض عن الماء الا التراب ، وادخال التيمم فى ذلك خطأ ظاهر ، لأن التيمم لا يحل ما دام يوجد ماء يجزئ به الوضوء .

وسبب الشك : هو تعارض الأدلة فى اباحة لحمه وحرمته ، أو اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فى نجاسته وطهارته ، أو للتردد فى توافر الضرورة والبلوى المسقطتين للنجاسة ، وذلك بسبب ربط هذا الحيوان فى الدور وشربه من الأوانى المستعملة ، ومخالطة الناس له بالركوب عليه فالذهب عند الحنفية ورواية عن أحمد : طهارة لعاب البغل والحمار قطعاً ، والشك فى الطهورية أى فى كون الوضوء من سؤرهما رافعا للحدث ، ولأنه لا يخلو سؤرهما عن لعابهما ولعابهما متحلب من لحمهما ولحمهما نجس . أما تعارض الأدلة فى الاباحة والحرمة . فمنها :

١ - ما رواه أبو داود عن غالب بن أبجر قال : يارسول الله أصابتنا السنة ( جذب وقحط ) ولم يكن فى مالى ما أطعم أهلى الا سيمان الجمر ، وانك حرمت لحوم الجمر الأهلية ، فقال : أطعم أهلك من سمين حمرك ، فانما حرمتها من أجل



جوال القرية (٣٣) • يعنى الجلالة وهى التى تأكل العذرة •  
هذا الحديث : يفيد أن رسول الله ﷺ رخص لهم فى  
مجاعتهم وبين علة تحريمها المطلق بكونها تأكل العذرات •  
اعترض على هذا الحديث : بأنه لا تقوم به حجة • قال  
الحافظ ابن حجر : اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف  
للأحاديث الصحيحة فلا اعتماد عليه •

٢ - زوى البخارى عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ  
جاءه جاء فقال : أكلت الحمر ، ثم جاءه جاء فقال : أكلت  
الحمر • ثم جاءه جاء فقال : أفنيت الحمر : فأمر مناديا  
فنادى فى الناس : ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر  
الأهلية ، فانها رجس • فأكفنت القدور ، وانها لتفور  
بالحم (٣٤) •

وقد اختلف العلماء فى علة تحريم الحمر الأهلية •  
قيل : خشية قلة الظهر فكره أن تذهب حمولتهم •  
أجيب عن ذلك : بالمعارضة بالخيل فان حديث جابر :  
تهى النبى ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص فى لحوم  
الخيل (٣٥) •

---

(٣٣) جوال : بفتح الجيم والواو وتشديد اللام جمع جالة مثل  
هوام : جمع هامة •

نهل الأوطار ١١٥/٨ • والحديث رواه أبو داود فى كتاب الأطعمة  
( باب فى لحوم الحمر الأهلية ) ٣٥٦/٣ •

(٣٤) رواه البخارى فى كتاب الذبائح والصيد ( باب لحوم الحمر  
الانسية ) فتح البارى ٥٧٠/٩ •

(٣٥) رواه البخارى فى كتاب الذبائح والصيد ( باب لحوم الحمر  
الانسية ) فتح البارى ٥٧٠/٩ •

فلو كانت العلة لأجل الجمولة لكانت الخيل أولى بالمنع  
لقلتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم إليها .  
وقيل : لأنها لم تخمس .

وقيل : لأنها كانت تأكل العذرة .  
وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت  
جاللة أو كانت انتهبت حديث أنس المذكور عند البخاري حيث  
جاء فيه : « فانها رجس » هذا ظاهر في عود الضمير على  
الحمير ، لأنها المتحدث عنها المأمور باكفائها من القدر  
وغيرها ، وهذا حكم المتنجس ، فيستفاد منه تحريم أكلها ،  
وهو ذال على تحريمها لعينها لا لمعنى خارج .

وأجيب عن قوله : انها رجس ، أنه أراد أنها محرمة  
الأكل ، لقوله تعالى : فى الخمر والميسر والأنصاب والأزلام  
انها رجس ، ويحتمل : أنه أراد لحمها الذى كان فى قدورهم  
فانه رجس ، فان ذبح ما لا يحل أكله لا يطهر .

٣ - روى عن ابن عباس قال : كان أهل الجاهلية يأكلون  
أشياء ويتركون أشياء تقدرنا فبعث الله نبيه وأنزل كتابه  
وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فيه فهو حلال وما حرم  
فيه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو . وتلا هذه الآية :  
« قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن  
يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا  
أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور  
رحيم » (٣٦) .

وأجيب عن الاستدلال بهذا الجمل : انما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي ﷺ بتحريمه ، وقد تواردت الأخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس .

وأجيب عن آية الأنعام : أنها مكية وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم ، وأيضا فنص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها ، فانه حينئذ لم يكن نزل في تحريم المأكول الا ما ذكر فيها ، وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها ، وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة ، وفيها أيضا : تحريم ما أهل لغير الله به والمنخقة - الى آخره - وكتحريم السباع والحشرات .

وأما اختلاف الصحابة في الطهارة والنجاسة : فعن ابن عمر نجاسته ، وعن ابن عباس طهارته . والحق أن رواية حديث أنس أصح ، وأن لحم الحمير محرم بلا اشكال ، وأنه اذا تعارض المحرم والمبيح ، يقدم المحرم ، سواء بالنسبة للحديثين أم للاجتهادين عن الصحابة ، والأصح أن دليل الشك هو التردد في الضرورة ، فان الحمار يربط في الدور والأفنية ، الا أنها دون ضرورة الهرة ، والفأرة لدخولهما المضايق ، دون الحمار ، فوقع الشك في الطهورية ، فهو نجس من وجه لنجاسة لعابه ، طاهر من وجه لوجود نوع من الضرورة ، وسرى الشك الى سؤره فهذا سبب الشك (٤٧) .

(٣٧) يراجع : ابن حجر في فتح الباري ٥٧٢/٩ وما بعدها .

والرأى الصحيح : طهارة سؤر البغل والحمار ، لأن  
النبي ﷺ كان يركب الحمير والبغال (٣٨) وتركب في زمنه  
وفي عصر الصحابة ، فلو كانت نجسة لبين النبي ﷺ ذلك ،  
ولأنه لا يمكن التحرز منهما لمقتنيهما فأشبه الهرة .

٢ - ذهب المالكية (٣٩) والأوزاعي الى أن سؤر البهائم  
جميعا طاهر ومطهر اذا كان ماء ولو كانت هذه البهيمة  
محرمة اللحم ، أو كانت جلالة ، ويدخل في ذلك سؤر الكلب  
والخنزير وما تولد منهما أو أحدهما .

واستدلوا من الكتاب بما يأتي :

١ - قال الله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض  
جميعا » (٤٠) .

وجه الدلالة : أن الله تعالى أباح الانتفاع بالأشياء  
كلها ، ولا يباح الانتفاع الا بالطاهر ، وحرمة الأكل لبعض  
الحيوانات لا تدل على النجاسة ، فالأدمى ومثله الذباب  
والعقرب والزنبور ونحوها طاهرة ولا يباح أكلها .

---

(٣٨) حديث ركوب النبي ﷺ الحمار أخرجه البخارى في كتاب  
الجهاد ( باب اسم الفرس والحمار ) من حديث معاذ بن جبل . فتح البارى  
٦٩/٣ ، وحديث ركوبه البغلة أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ( باب  
بغلة النبي ﷺ البيضاء ) فتح البارى ٨٨/٦ .

(٣٩) يراجع : مواهب الجليل ٥١/١ ، جواهر الاكليل ٦/١ ،  
الشرح الصغير ١٢/١ ، الشرح الكبير ٤٤/١ ، قوانين الاحكام الفقهية  
ص ٣٣ ، بداية المجتهد ٢٠/١ .

(٤٠) من الآية رقم ٢٩ من سورة البقرة .

اعترض عليهم بما رواه أبو هريرة رضى الله عنه أن  
النبي ﷺ قال : « اذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم فليغسله  
سبعاً » متفق عليه . ولمسلم : « فليرقه ثم ليغسله سبع  
مرات » (٤١) .

وجه الدلالة : لو كان سور الكلب طاهراً لم تجز اراقتة  
لأنه نهى عن اضاءة المال ولا وجب غسله .

اعترض المالكية بقولهم : انما وجب غسله تعبدًا كماله  
تغسل اليد من نوم الليل .

وأجيب عن هذا الاعتراض : بأن الأصل وجوب الغسل  
من النجاسة بدليل سائر الغسل ، ثم لو كان الأمر بالغسل  
تعبدًا لما أمر باراقة الماء ولما اختص الغسل بموضع  
الولوغ لعموم اللفظ فى الاناء كله .

وأما غسل اليد من النوم : فانما أمر به للاحتفاظ  
لاحتمال أن تكون يده قد أصابته نجاسة فيتنجس الماء ثم  
تنجس أعضاؤه به .

ثم ان سلمنا ذلك : فانما عهدنا التعبد فى غسل اليدين  
قبل ادخالهما الاناء ، أما الأنية والثياب ، فانما يجب غسلهما  
من النجاسات فثبت أن الأمر بالغسل لم يكن تعبدًا اذ لاقرنة  
تحصل بغسل الأواني . ولأن سورته متحلب من لحمه ولحمه  
نجس ويمكن التحرز عنه وصيانة الأواني فكان سورته نجسًا

---

(٤١) رواه البخارى فى كتاب الوضوء ( باب الماء الذى يغسل به  
شعر الانسان ) « فتح البارى ١/ ٣٣٠ ، ورواه مسلم فى كتاب الطهارة  
( باب حكم ولوغ الكلب ) صحيح مسلم بشرح النووى ٣/ ١٨٣ .

ضرورة • والخنزير كالكلب ، لأنه أسوأ حالاً منه وأما المتولد  
فحكمه حكم أصله لأنه يتبع أخسهما في النجاسة •

٢ - واستدل المالكية أيضاً بقوله تعالى : « فكلوا مما  
أمسكن عليكم » (٤٢) •

وجه الدلالة : لو كان الكلب نجس العين لنجس الصيد  
بمماسته ، ولأمرنا بغسل ما أصاب فمه حيث لا يخلو الصيد  
من التلوث بريق الكلاب •

اعترض على وجه الدلالة من الآية : بأن إباحة الأكل  
مما أمسكن لا تنافي وجوب تطهير ما تنجس من الصيد وعدم  
الأمر بغسل ما تنجس في الآية للاكتفاء بما في أدلة تطهير  
النجس من العموم ، ولو سلمنا أنه لا يجب غسل ما أصابه  
الكلب بفمه فغايته الترخيص في الصيد بخصوصه ، لأنه  
يشق معرفة موضع ما أصابه فعفى عنه (٤٣) •

وعند المالكية : يكره الوضوء بسؤر الكلب والجلالة  
والدجاجة المخلاة وشارب الخمر ، وكذا بقية الحيوانات  
التي لا تتوقى النجاسة كالهرة والفأرة فإن رُمي في أفواهها  
نجاسة كان كالماء الذي خالطته نجاسة ، إلا إذا لم يجد ماء  
آخر يتوضأ به أو عسر الاحتراز من الحيوانات التي لا تتقى  
النجاسة أو كان السؤر طعاماً فلا يكره استعمال سؤر  
ها ذكر حيثئذ •

(٤٢) من الآية رقم ٤٠ من سورة المائدة •

(٤٣) إراجع : المغنى لابن قدامة ١/٣١ ، نيل الأوطار للشوكاني

ولم يفرق بعض المالكية بين سؤر الماء والطعام وذلك  
 لشبهة الاحتراز ، ولقوله صلى الله عليه وسلم فى الهرة :  
 « انها ليست بنجس انما هى من الطوائف من الطوائف عليكم أو  
 الطوائف » كما ذهبوا الى طهارة سؤر الحائض والنفساء  
 ولو كن كفارا .

### الخلاصة والترجيح :

١ - سؤر الأدمى طاهر سواء أكان مسلما أم كافرا عند  
 عامة أهل العلم ، وما ورد من نجاسة المشركين  
 فالمراد : أنهم نجس فى الاعتقاد والاستقذار .

٢ - سؤر الحيوان المأكول اللحم طاهر ، قال ابن المنذر :  
 أجمع أهل العلم على أن سؤر ما أكل لحمه يجوز شربه  
 والتوضؤ به .

٣ - سؤر الهر والفأرة وابن عرس ونحوها من حشرات  
 الأرض كالحيات وسام أبرص طاهر يجوز شربه  
 والتوضؤ به ولا يكره عند أكثر أهل العلم من الصحابة  
 والتابعين ، إلا أبا حنيفة ، فإنه كره الوضوء بسؤر  
 الهر - كما ذكرنا - فان فعل أجزأ .

لأن فى تنجيس سؤر هذه الحيوانات حرجا ويعسر  
 الاحتراز عن بعضها كالهرة ونحوها من سواكن  
 البيوت لذلك عفا الشارع عنها مطلقا .

٤ - سؤر جميع الحيوانات من الخيل والبغال والحمير  
 والسباع المأكول لحمه وغير المأكول طاهر عند

الشافعية والرواية الراجحة عند الحنابلة ، فقد أجاز  
صلى الله عليه وسلم الطهارة بما أفضلت الحمر وبما  
أفضلت السباع كلها ، ولأنه حيوان يجوز الانتفاع به  
من غير ضرورة فكان طاهرا كالشاة ، ولأن النبي ﷺ  
وصحبه كانوا يركبون البغل والحمار ، ولو كان نجسا  
لبين النبي ﷺ ذلك ، ولأنه لا يمكن التحرز عنهما  
لمقتنيهما ، فأشبهها الهر ، وقول النبي ﷺ عن الحمر  
يوم خيبر ( انها رجس ) أراد أنها محرمة الأكل .

٥ - سور الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما :  
نجس للأمر بغسل الاناء سبع مرات اذا ولغ فيه  
الكلب ، والخنزير كالكلب لأنه أسوأ حالا منه ، وقد  
وصف بأنه رجس وهذا هو الراجح . أما قول المالكية  
بالغسل تعبدا فلا يفهم ، لأن الأصل وجوب الغسل من  
النجاسة بدليل سائر أنواع الغسل ، ولو كان الأمر  
بالغسل تعبدا لما أمر النبي ﷺ باراقة الماء ، ولما  
اختص الغسل بموضوع الولوغ لعموم اللفظ في  
الاناء كله . والله أعلم .

\*\*\*



## أهم مراجع البحث

### ( ١ ) كتب الحديث وعلومه :

- ١ - سبيل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام للصنعاني على متن بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني - الناشر : دار الحديث .
- ٢ - سنن ابن ماجه - طبع ونشر المكتبة العلمية بيروت .
- ٣ - سنن أبي داود - الناشر دار الحديث .
- ٤ - سنن الترمذى - تحقيقى أحمد محمد شاكر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٥ - سنن الدارقطنى - الناشر : دار المحاسن بالقاهرة .
- ٦ - السنن الكبرى للبيهقى - طبعة جيدر آباد الدكن الهند .
- ٧ - صحيح مسلم بشرح النووى - الناشر الدار الثقافية العربية بيروت .
- ٨ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى - الناشر : دار الريان للتراث .
- ٩ - المستدرک على الصحيحين ومعه التلخيص للذهبي - الناشر : دار الكتاب العربى بيروت .
- ١٠ - مسند الامام أحمد بن حنبل - طبعة : دار الفكر بيروت .
- ١١ - مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه للبوصيرى - طبعة : دار الجنان .

١٢- الموطأ للإمام مالك - منشورات دار الآفاق الجديدة  
بيروت .

١٣- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني - الناشر:  
مكتبة دار التراث القاهرة .

(٢) كتب الفقه الاسلامى :

(١) المذهب الحنفى :

١- الاختيار لتعليل المختار للموصلى - الشركة المصرية  
للطباعة والنشر والتوزيع .

٢- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى - الناشر :  
دار الكتب العلمية بيروت .

٣- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى - دار  
المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

٤- حاشية ابن عابدين - دار احياء التراث العربى  
للطباعة والنشر بيروت .

(٢) كتب الفقه المالكى :

١- بداية المجتهد لابن راشد - دار الفكر للطباعة  
والنشر .

٢- الشرح الصغير للدردير - الهيئة العامة لشئون  
المطابع الأميرية .

٣- الشرح الكبير للدردير - طبعة دار احياء الكتب  
العربية عيسى البابى الحلبي .

٤- قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى - الناشر : عالم

• الفكر

- ٥ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب - طبع  
ونشر مكتبة النجاح طرابلس ليبيا •  
(٣) الفقه الشافعي :

١ - روضة الطالبين للنووي - طبعة المكتب الاسلامي  
بيروت •

- ٢ - المجموع شرح المذهب للنووي - طبعة الامام •  
٣ - مغنى المحتاج شرح المنهاج للشريبي الخطيب -  
مطبعة عيسى البابي الحلبي •

(٤) الفقه الحنبلي :

١ - كشاف القناع للبهوتي - دار الفكر للطباعة والنشر  
بيروت •

- ٢ - المغنى لابن قدامة - مكتبة النور الاسلامية للطباعة  
والنشر •

(٥) الفقه الظاهري :

- ١ - المحلى لابن حزم - تحقيق أحمد محمد شاكر الناشر  
مكتبة دار التراث بالقاهرة •

كتب اللغة :

١ - القاموس المحيط للفيروز ابا دى - طبعة دار المأمون  
بالقاهرة •

- ٢ - لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف •

٣ - المصباح المنير للفيومي - طبعة دار المعارف •

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..